الجمهورية التونسية
وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية
الكتابة العامة
الإدارة العامة للدراسات و التخطيط و البرمجة

تونس في : 09 سبتمبر 2021

ص-2021-12-6500-26

تقرير حول الأولويات الإستراتيجية و الأهداف النوعية و الكميـــة لقطاع أمـــلاك الدولة و الشؤون العقارية لسنة 2022

I-متابعة تنفيذ سياسة قطاع أملاك الدولة و الشؤون العقارية لسنة2021 .

تكتسي سنة 2021 طابعا خاصا جراء مواصلة مخلفات تفشي فيروس " كوفيد 19" و خاصة تأثيراته على نسق تقدم إنجاز العمل على مستوى مختلف الهياكل الإدارية التابعة لقطاع أملاك الدولة و الشؤون العقارية.

و إعتبارا لمختلف التحديات التي تواجه القطاع ، تمحورت الجهود خلال سنة 2021 حول تجسيم التوجهات الرامية أساسا إلى تطوير القوانين المنظمة للقطاع وإجراء الإصلاحات الهيكلية الضرورية لتحسين أداء القطاع و تعزيز مساهمته في التنميـــة الاقتصادية و الاجتماعية بالبلاد .

و قد شهدت الستة أشهر الأولى من سنة 2021 الإنجازات التالية:

1- الإصلاحات و الإنجازات على مستوى المنظومة القانونية التشريعية و الترتيبية المنظمة للقطاع:

❖ **متابعة مشاريع النصوص القانونية ذات الصبغة التشريعية والترتيبيـــة التي بصدد إتمام إجراءات المصادقة عليها والتي تهدف إلى تطوير المنظومة القانونية الحالية والارتقاء بأداء القطاع في مختلف مجالات تدخله** على غرار:

- مجلة موحدة للأملاك الوطنية،
- مشروع الأمر الحكومي المتعلق بحوكمة التصرف في المباني والمساكن الإدارية،
- مشروع الأمر الحكومي المتعلق بتنقيح الفصل17 من القانون عدد 21 لسنة 1995 المؤرخ في 13 فيفري 1995 المتعلق بالعقارات الدولية الفلاحية، مشروع الأمر الحكومي المتعلق بكيفية التفويت في المكاسب المنقولة التابـــعة للدولـــة و المؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية ،
- مشروع الأمر الحكومي المتعلق بالمصادقة على النظام الأساسي الخاص بأعوان الديوان الوطني للملكية العقارية ،
- مشروع الأمر الحكومي المتعلق بتنظيم الديوان الوطني للملكية العقارية،

❖ **صياغة وإقتراح جملة من مشاريع النصوص القانونية ذات الصبغة التشريعية والترتيبية التي تهدف إلى تحسين مناخ العمل و تحسين أداء الموظفين** على غرار:

- مشروع الأمر الحكومي المتعلق بإحداث ديوان مساكن أعوان وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية والمؤسسات والمنشآت الراجعة لها بالنظر وبضبط تنظيمه الإداري والمالي وطرق تسييره.

❖ **مواصلة صياغة وإعداد عدد من النصوص القانونية ذات الصبغة التشريعية والترتيبية إلى تحسين أساليب التصرف في أملاك الدولة و تطوير صيغ و أنظمة تسيير العمل الإداري الحالي حيث يتم العمل على إستكمال صياغة:**

- مشروع الأمر الحكومي المتعلق بإحداث الوكالة الوطنية للاختبارات ،
- مشروع الأمر الحكومي المتعلق بإحداث مركز دراسات و تكوين خاص بوزارة أملاك الدولة و الشؤون العقارية،
- المنشور المشترك بين وزيري الفلاحة و المزارد المائية و الصيد البحري و أملاك الدولة و الشؤون العقارية لإختيار متعاضدي الوحدات التعاضدية للإنتاج الفلاحي،
- تنقيح المنشور عدد 4/6/م بتاريخ 16 جويلية 2018 الصادر عن وزيري أملاك الدولة والشؤون العقارية والفلاحة والموارد المائية والصيد البحري و الموجه إلى السادة الولاة حول إجراءات كراء عقارات دولية فلاحية لفائدة العاطلين عن العمل من حاملي الشهادات العليا وغيرهم في إتجاه تجاوز النقائص التي حالت دون تطبيقه،

❖ **إصدار جملة من الأوامر الحكومية سنة 2021 تتمثل في :**

- الأمر الحكومي عدد 120 لسنة 2021 المؤرخ في 08 فيفري 2021 المتعلق بالعمليات العقارية في ملك الدولة الخاص ،
- الأمر الحكومي عدد 427 لسنة 2021 المؤرخ في 10 جوان 2021 المتعلق بتنقيح و إتمام الأمر الحكومي عدد 1153 لسنة 2016 المؤرخ في 15 أوت 2016 و المتعلق بعدد 427 لسنة 2021 المؤرخ في 10 جوان 2021 والمتعلق بضبط مقادير المعاليم الراجعة لإدارة الملكية العقارية بعنوان الخدمات المسداة من قبل مصالحها ،
- الأمر الحكومي عدد 469 لسنة 2021 المؤرخ في 14 جوان 2021 المتعلق بتنقيح الأمر عدد 647 لسنة 2017 المؤرخ في 26 ماي 2021 المتعلق بمراقبة إستعمال السيارات الإداريةعند الجولان على الطريق،
- عـ3دد أوامر حكومية متعلقة بالمصادقة على تسوية وضعية 114 مستغل بصفة قانونية لعقارات دولية فلاحية تبلغ مساحتها الجملية 2040,8637 هك بقيمة تقدر بحوالي 2 مليون دينار،
- عـ 11 دد أومر إنتزاع لإنجاز مشاريع عمومية.

2- البرامج و المشاريع الإستراتيجية المنجزة سنة 2021.

❖ تحويز 19 شركة إحياء و تنمية فلاحية بالضيعات الدولية الفلاحية موضوع القائمة 36 أبرمت في شأنها 03 عقود كراء ، حتى موفى شهر جوان 2021، و الإجراءات متواصلة لإبرام 12 عقد كراء إضافي.

❖ تحويز 33 فني بمساحة جملية قدرها 1711 هك و إبرام 30 عقد كراء مقسم فني فلاحي موضوع القائمة عدد 17،

- إبرام 06 عقود كراء على مساحة 49 ص 52 آر 37 هك لفائدة فلاحين شبان ومتعاضد و 88 عقد كراء عقار فلاحي دولي بالمراكنة والإشهار والمزاد العلني بمساحة جملية تقدر بحوالي 573 هك،
- إعداد القائمة الأولية عدد 18 للمقاسم الفنية و التي تضم حوالي 55 مقسما فنيا على مساحة تقارب 2416 هك،
- المصادقة على 12 قائمة تتضمن 808 عقارا منها 5 قائمات تضم 161 عقارا تتعلق بـ 14 ولاية قصد توظيفها لفائدة العاطلين عن العمل من حاملي الشهائد العليا و غيرهم في إطار تطبيق مقتضيات المنشور عدد 6/4/م الصادر عن وزيري الفلاحة و الموارد المائية و الصيد البحري و أملاك الدولة و الشؤون العقارية بتاريخ 16 جويلية 2018،
- مواصلة إجراءات التسوية العقارية للمستغلين بصفة قانونية لعقارات دولية فلاحية وفقا لمقتضيات الأمر عدد 1870 لسنة 2015 ليرتفع عدد الوضعيات التي حظيت بالمصادقة على التسوية إلى 788 وضعية منذ إنطلاق البرنامج إلى الآن بقيمة جملية تقدر بـ 9,236 مليون دينار.
و قد تم منذ بداية سنة 2021 حتى موفى شهر جوان 2021 إبرام 44 عقدا تتعلق بمساحة جملية تقدر بـ 329,644 هك بقيمة تقدر بـ 613 ألف دينار،
- مواصلة إجراءات الوضعية العقارية للتجمعات السكنية المقامة على أراضي تابعة لملك الدولة الخاص عن حسن نية وفقا لمقتضيات الأمر الحكومي عدد504 لسنة 2018 ، حيث تم ، حتى موفى شهر جوان 2021، إبرام 33 عقدا يتعلق بمساحة جملية قدرها 0,8434 هك بقيمة جملية تقدر بـ 76,181 ألف دينار، و يتوقع إبرام 17 عقدا إضافيا حتى موفى سنة 2021 لتصبح المساحة الجملية المسواة سنة 2021 حوالي 2 هك،
- إسترجاع 29 عقار فلاحي مستغل بصفة غير قانونية بمساحة جملية تقدر بـ 1532هك عن طريق تنفيذ قرارات الإخلاء و تنفيذ الأحكام القضائية،
- إصدار 11 أمر إنتزاع يتعلق بمساحة جملية تقدر بـ 159477متر مربع مخصصة لإنجاز مشاريع عمومية (طرقات، جسور، شبكة حديدية سريعة..)،
- إنجاز 34 مطلب تسجيل يتعلق بمساحة جملية قدرها حوالي 46 هك، و المصادقة على تحديد 03 عقارات بمساحة جملية تقدر بحوالي 12 هك.
- إبرام 40 عقد بيع عقار غير فلاحي لإنجاز المشاريع السكنية و الصناعية و السياحية و إنجاز 73 محضر تخصيص عقارات دولية غير فلاحية لفائدة امصالح العمومية،
- وضع العقارات الدولية على ذمة مشاريع إنتاج الكهرباء من الطاقة المتجددة حيث تمت المصادقة على إتفاقيات لزمات مشاريع إنتاج الكهرباء من الطاقة الشمسية بقدرة 500 ميغاواط ،
- تصفية العقارات الراجعة بالملكية للدولة من أملاك الأجانب ،
- إدراج 41833 هك من العقارات الفلاحية و 7400 من العقارات غير الفلاحية بالخارطة الرقمية لأملاك الدولة العقارية،
- مواصلة عملية تركيز وإرساء الركائز الاساسية لنظام الجودة لمؤسسة المكلف العام لنزاعات الدولة تمهيدا لإعادة انجاز وتركيز المنظومة الإعلامية المتعلقة بالتصرف في قضايا نزاعات الدولة،
- تحقيق نسبة تنفيذ أحكام صادرة لفائدة الدولة ب51%
- الإستجابة ل70% من طلبات الإختبار ،
- تقليص آجال إسداء الخدمات العقارية من خلال تقليص آجال دراسة مطالب الترسيم و تجسيم القرار في شأنها حيث سجل الديوان الوطنب للملكية العقارية معدل 8.99 يوما بعنوان الستة أشهر الأولى من سنة 2021 مقابل معدل سنوي عام بلغ 8.42 يوما لسنة 2019 و 8.73 يوما لسنة 2020،

- ❖ استكمال برنامج تركيز الإدارة الإلكترونية و تركيز المنظومة الإلكترونية SAIBE II التي تهدف إلى مزيد إحكام التصرف في العقارات الراجعة لملك الدولة الخاص و مراقبة إستغلالها،
- ❖ توحيد أجل انجاز الشهائد العادية بين جميع الإدارات الجهوية للملكية العقارية إلى حدود 06 أيام.
- ❖ إسداء خدمات الإشهار العقاري على الخط و تلقي و تقديم خدمات الديوان الوطني للملكية العقارية الإشهارية و إستخلاصها على الخط: شهادة ملكية، شهادة إشتراك في الملكية، شهادة عدم ملكية، شهادة إستقصاء بعنوان كل شخ، شهادة في مراجع تسجيل عقد مرسم، نسخة مجردة من رسم عقاري، شهادة ترسيم.
- ❖ إحداث25202 رسم عقاري حتى موفى شهر جوان 2021،
- ❖ مواصلة العمل على تحسين مؤشر نقل ملكية العقارات لتحسين مناخ الأعمال و دفع الاستثمار لتحسين ترتيب الدولة صلب التقرير الخاص بمنـــــاخ الأعمال Doing Business من أجل بلوغ المراتب 50 الأولى في أفق 2021.

و بلغت الميزانية المخصصة لقطاع أملاك الدولة و الشؤون العقارية سنة 2021 (دون إعتبار ميزانية المؤسسات تحت الإشراف) 75,5 مليون دينار منها 4,657 مليون دينار لفائدة نفقات الإستثمار (دون إعتبار نفقات صناديق الخزينة).

II – التوجهات الإستراتيجية و الإصلاحات و البرامج للفترة 2022-2024.

1-التحديات:

❖ **على المستوى التشريعي:**

- محدودية الإطار التشريعي والترتيبي المتعلّق بالتصرّف في ملك الدولة العقاري الخاص رغم الإصلاحات المتعدد التي تم القيام بها في هذا المجال؛
- محدودية النصوص المنظمة لأملاك الاجانب وخاصة النصوص المتعلقة بعملية التفويت في العقارات الراجعة للدولة بموجب الاتفاقيات التي لم تعد مواكبة لمتطلبات رفع نسق التفويت بما يمكّن من تصفية هذا الرصيد بتسوية وضعية الشاغلين وإدخال العقارات المعنية في الدورة الاقتصادية؛

❖ **على مستوى التصرف في الرصيد العقاري:**

- صغر حجم الأراضي الدولية في بعض الجهات و تشتتها و ضعف مردوديتها؛
- إستغلال غير مجدي لعدد هام من الأراضي الدولية الفلاحية؛
- تأخر إنجاز الاستثمارات بسبب ارتفاع الديون وإرتباط ذلك بتجديد عقود الكراء؛
- تشعّب وطول الإجراءات المتعلقة بتوظيف العقارات الدولية ذلك أن تخصيص العقارات الدولية يستوجب إستشارة عديد الأطراف كالهياكل التابعة للقطاع أو الهياكل التابعة لبعض الوزارات الأخرى؛
- تواصل إشكالية تغيير صبغة العقارات الدولية من الصبغة الفلاحية إلى الصبغة غير الفلاحية ما من شأنه أن يعطل إنجاز العديد من المشاريع.

❖ على مستوى حماية أملاك الدولة:

- عدم وجود حصر دقيق لأملاك الدولة،
- كثرة الإعتداءات على أملاك الدولة،

2- التوجهات و الأولويات الإستراتيجية لقطاع أملاك الدولة و الشؤون العقارية :

تتمحور التوجهات الإستراتيجية لقطاع أملاك الدولة و الشؤون العقارية للمدى المتوسط 2022-2024 حول تثمين دور العقار الدولي وتطوير مساهمته في تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية بالبلاد بإعتباره ثروة هامة ومحركا ضروريا ودعامة اساسية لتحقيق الاقلاع الاقتصادي بالبلاد حيث يمثل وعاء لإنجاز المشاريع التي تهدف إلى خلـــــق الثروة و تحقيق الإكتـفاء و الأمن الغـــذائي و إحداث فرص العمل.
و في إطار الحرص على ضمان تموقع جديد و هام لقطاع أمـلاك الدولة و الشؤون العقارية ضمن الأولويات الوطنيـــة و إعتماد رؤية جديـــدة و متجددة لمستقبل هذا القطاع تم ضبط الأولويات و الأهداف التالية:

- مواصلة الإصلاحات التي تهدف إلى تطوير الإطار التشريعي و الترتيبي المنظم للقطاع و إجراء إصلاحات جديدة؛
- إصدار مجلة الأملاك الوطنية لما لها من دور في توفير الآليات الضرورية لحماية الأملاك العقارية للدولة وتطوير طرق التصرف فيها بما يستجيب للمتطلبات التنموية وضمانات حق الملكية و بما يضمن حقوق الأجيال القادمة فيها .
- التسريع في وتيرة تسوية الوضعيات العقارية وبالتالي توفير المزيد من فرص التملك خاصة للأسر محدودة الدخل ؛
- ترشيد التصرف في الرصيد العقاري الدولي و توظيفه التوظيف الأمثل ؛
- مواصلة برنامج التأهيل الرقمي للخدمات الإدارية والعقارية عبر التأهيل الرقمي لخدمات وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية والديوان الوطني للملكية العقارية وتحسيـن الخدمات بمختلف الهياكل المركزية والجهوية بهدف تحسين مناخ الاستثمار؛
- مواصلة تبسيط الإجراءات و تحسين الخدمات؛
- تطوير و حوكمة صيغ التصرف في العقارات الدولية و حمايتها عبر إحداث هياكل جديدة في شكل مؤسسات تتمتع بالشخصية المدنية و الإستقلال المالي متخصصة في مجال التصرف و الإختبار و الدفاع عن حقوق الدولة بما يضمن تنفيذ الأولويات الإستراتيجية للدولة في هذه المجالات و بما يمكن من الترفع في مواردها المالية ،
- إرساء مقاربة جديدة للتعاطي مع الإشكاليات العقارية تسمح بضبط الأسباب الحقيقية لـها و ترتكز على آليات جديدة و فعالة في التعاطي معها .
- حماية الرصيد العقاري الدولي من التشتت والاعتداء عليه والتصرف فيه بدون صفة ؛
- تطوير الخدمات المسداة في مجال الاختبارات بهدف دفع نسق إنجاز المشاريع الكبرى والتقليص في مدتها،
- متابعة إستخلاص محاصيل الدولة و دعم الموارد المالية للدولة،
- مواصلة إنجاز برنامج جرد وتقييم أملاك الدولة والعمل على تصنيفه كبرنامج وطني ذوأولوية وتسخير الوسائل الضرورية لإنجازه قصد الحصول على حصـــر وضبط دقيق لممتلكات الدولة بما يمكن من دعم الرصيد العقاري للدولة و تعزيز دوره في دفع التنمية المستدامة بالبلاد إضافة

إلى المساهمة في تسهيل عملية إرساء النظام المحاسبي للدولة وتقديم موازنة للدولة تستجيب لمبادئ الشفافية و المصداقية.

3-التدابير المبرمجة:

- تنقيح الباب الثالث من القانون عدد 21 لسنة 1995 المؤرخ في 21 فيفري 1995 المتعلق بالعقارات الدولية الفلاحية بهدف التوسيع في مجال التسوية للمستحقين القانونيين لأراضي دولية فلاحية عبر آلية التفويت مراكنة طبقا لأحكام الأمر عدد 1870 لسنة 2018 المؤرخ في المؤرخ في20 نوفمبر 2015 المتعلق بضبط تركيبة اللجنة الوطنية الإستشارية و اللجان الجهوية الإستشارية المكلفة بتسوية وضعية المستغلين بصفة قانونية لعقارات دولية فلاحية و مشمولاتـــها و طرق سير عملها و بهدف توضيح كيفية تسوية وضعية العقارات التي فقدت صبغتها الفلاحية؛
- تنقيح الأمر الحكومي عدد 1870 لسنة 2015 المؤرخ في20 نوفمبر 2015 المتعلق بضبط تركيبة اللجنة الوطنية الإستشارية و اللجان الجهوية الإستشارية المكلفة بتسوية وضعية المستغلين بصفة قانونية لعقارات دولية فلاحية و مشمولاتها و طرق سير عملها في إتجاه توضيح و تيسير إجراءات التسوية؛
- تنقيح المنشور عدد 40 لسنة 2017 المؤرخ في 09 فيفري 2017 حول إجراءات كراء المقاسم الدولية الفلاحية لفائدة الفلاحين الشبان لتجاوز النقائص التي حالت دون تطبيقه؛
- إصدار قانون جديد ينظم عمليات وشروط التفويت في الأملاك الراجعة للدولة من أملاك الأجانب؛
- إعتماد مقاربة قانونية وإجرائية جديدة ذات العلاقة بتطبيق أحكام القانون عدد71 لسنة 2016 المؤرخ في 30 سبتمبر 2016 المتعلق بالإستثمار مثلما تم تنقيحه بالقانون عدد47 لسنة 2019 بتاريخ 29 ماي 2019 المتعلق بتحسين مناخ الإستثمار في إتجاه توضيح المعايير التي يتم على أساسها تحديد صيغة تمكين المستثمرين من العقارات الدولية ؛
- مراجعة الإطار التشريعي لمسك السجل العقاري: تطوير القطاع العقاري ورفع القيمة الإتمانيـــة للعقارات من خلال مراجعة النصوص القانونيـــــة الخاصة بالسجل العقاري و النصوص ذات الصـــلة و مزيد التنسيق بين مختـلف الأطـــراف المتـداخلة في المجـــال ؛
- إعادة هيكلة الإدارة العامة للاختبارات بغاية تجاوز نقائص التنظيم الحالي المتمثلة في محدودية الوسائل البشرية والمادية من خلال إحداث مؤسسة عمومية غير إدارية تدعى " وكالة وطنية للإختبارات "يعهد إليها مهام انجاز الاختبارات بمقابل ،
- إحداث مركز دراسات و تكوين خاص بوزارة أملاك الدولة و الشؤون العقارية،
- تأهيل السجل الإلكتروني لأملاك الدولة العقارية و تطهيره؛
- مواصلة إنجاز مشروع الخارطة الرقمية أملاك الدولة بإدراج 10000 هك سنويا؛
- مواصلة برنامج جرد و تقييم الأصول الثابتة المادية للدولة عبر جرد وتقييم أملاك الدولة المنقولة وغير المنقولة، العامة والخاصة وترسيمها بسجلات أملاك الدولة الخاصة تنفيذا لمقتضيات القانون الأساسي للميزانية عدد 51 لسنة2019 والمؤرخ في 31 فيفري 2019 وقرار السيد وزير المالية المؤرخ في 21 سبتمبر 2019 والمتعلق بالمصادقة على معيار حسابات الدولة الخاص بالأصول الثابتة المادية ،

- مواصلة تعصير الإدارة وتحسين المردودية وذلك من خلال تركيز المنظومة الإلكترونية SAIBE II التي تم الشروع مؤخرا في تفعيلها؛
- إستكمال إعداد أدلة الإجراءات الخاصة بالهياكل المركزية و الجهوية بالقطاع و تحيين المنجز منها؛

- الرفع من نسق تنفيذ الأحكام الصادرة لفائدة الدولة واسترجاع العقارات الدولية من خلال الحرص على تعهد عدول التنفيذ وجميع المتدخّلين بتنفيذ تلك الأحكام؛
- تسريع عملية إعادة توظيف العقارات الدولية الفلاحية المسترجعة و الأراضي الشاغرة بالتنسيق مع الأطراف المتدخلة بهدف حمايتها من التجاوزات و الإعتداءات المحتملة؛
- القيام بجرد مفصل لعقارات الدولة و الشروع في عملية تقييم الأصول الثابتة للدولة؛
- مواصلة تفعيل صلاحيات الإدارات الجهوية لأملاك الدولة والشؤون العقارية طبقا لمقتضيات الأمر عدد 1017 لسنة 2011 المؤرخ في 21 جويلية 2011 والمتعلق بتنظيم الإدارات الجهوية لأملاك الدولة والشؤون العقارية في إطار الحرص على دعم اللامركزية و الشروع في تنفيح نص الأمر المذكور في إتجاه مزيد توسيع صلاحيات الإدارات الجهوية و تجاوز الإشكاليات التي تعترضها أثناء أدائها لمهامها؛
- تعصير وسائل العمل بالإدارة العامة لنزاعات الدولة بما يستجيب لمتطلبات المرحلة القادمة ومواصلة تعميم مصالح المكلف العام بنزاعات الدولة على المستوى الجهوي ؛
- إدخال برمجيّات التدقيق المعلوماتيّة الحديثة في آليات الرقابة على التصرف في أملاك الدولة والمال العمومي ؛
  - مواصلة تبسيط الإجراءات واختصار آجال إسداء الخدمات؛
  - إحداث 140627 رسم عقاري خلال الفترة 2022-2024،
- مواصلة العمل على ضمان حق كل شخص طبيعي أو معنوي في النفاذ إلى المعلومة بما يمكن من تعزيز مبدأي الشفافية والمساءلة وتحسين جودة الخدمات ودعم مشاركة العموم في سياسات القطاع ومتابعة تنفيذها وتقييمها ؛

III – التوجهات و الأهداف الكمية الخاصة بسنة 2022.

ينتظر خلال سنة 2022 مواصلة تطبيق سياسة القطاع المتعلقة بتطوير المنظومة القانونية و التشريعية المنظمة للقطاع ، تطوير و حوكمة التصرف في أملاك الدولة و الشؤون العقارية ، التسريع في تسوية الوضعيات العقارية و تحقيق نجاعة أفضل لحماية الأملاك العمومية .

و يتمثل برنامج العمل بالنسبة لسنة 2022 فيما يلي:

- ❖ مواصلة العمل على إتمام إجراءات المصادقة على مشاريع النصوص الشريعية و الترتيبية التي تم الإنتهاء من صياغتها في إطار تطوير المنظومة القانونية للقطاع ، (أنظرص1 و ص2)،
- ❖ مواصلة توفير و تأمين الرصيد العقاري الدولي و توظيفه لفائدة المستثمرين العموميين و الإقتصاديين من خلال تكثيف عمليات إستقصاء و تحديد و تسجيل أملاك الدولة العقارية و إقتناء و إنتزاع العقارات اللازمة لإنجاز المشاريع العمومية . حيث من المنتظر مثلا :

- إصدار حوالي 43 امر انتزاع وهي اوامر متواجدة حاليا سواء في التاشير(29) او معروضة على رئاسة الحكومة (14)،
- مواصلة برنامج التسجيل و التحديد العقاري لملك الدولة الخاص،

❖ برمجة إبرام حوالي 175عقد بيع يتعلق بمساحة جملية تقدر بحوالي 1000 هكتار في إطار تسوية وضعيات المستغلين بصفة قانونية لعقارات دولية فلاحية،

❖ برمجة إبرام حوالي 1000 عقد يتعلق بمساحة جملية تقدر بحوالي 100 هكتار في إطار تسوية الوضعيات العقارية للتجمعات السكنية القديمة المقامة على ملك الدولة الخاص ،

❖ تكثيف عمليات تصفية العقارات الراجعة بالملكية للدولة من أملاك الأجانب،

❖ دعم الموارد المالية للدولة من خلال متابعة استخلاص مستحقات الدولة المتأتية من بيع وكراء العقارات الفلاحية وغير الفلاحية وتسوية وضعيات المستغلين بصة قانونية لعقارات دولية فلاحية،

❖ تحقيق تدخل ناجع لحماية أملاك الدولة بإحصاء وضبط كل الممتلكات وتقديرها ومراقبة استغلالها والقيام بكل ما يلزم للحفاظ عليها والعمل على استرجاعها عندما يتم المساس منها،

❖ مواصلة التصدي للإعتداءات على أملاك الدولة والتصرف فيها بدون صفة و إسترجاع الأراضي المستولى عليها و التسريع في توظيفها،

❖ إنجاز 75 %من مجموع طلبات الإختبار،

❖ الترفيع في نسبة الأحكام القضائية الصادرة لفائدة الدولة إلى 57%،

❖ تحقيق نسبة تحيين لسجلات أملاك الدولة بـ 24,83%،

❖ إحداث 50295 رسم عقاري سنة 2022،

❖ مواصلة تعصير الإدارة و تركيز مقومات مشروع الإدارة الإلكترونية وتحسين المردودية من خلال تركيز المنظومة الإلكترونية SAIBE II التي تم الشروع مؤخرا في تفعيلها و الإنخراط في برنامج البيانات العمومية المفتوحة،

❖ إعادة هيكلة الإدارة العامة لنزاعات الدولة بما يستجيب لمتطلبات المرحلة القادمة،

❖ مواصلة مشروع الخارطة الرقمية لأملاك الدولة العقارية من خلال إدراج 10000 هك ،

❖ مواصلة مشروع جرد و تقييم الأصول الثابتة المادية للدولة و المقدرة كلفته الجملية بـ 3,084 مليون دينار،

❖ مواصلة عملية الجرد الميداني للعقارات الدولية الفلاحية بولاية بن عروس،

❖ مواصلة مشروع "انجاز تقاسيم مقطعية " حيث سيمكن من توفير مقاسم مقطعية قابلة للاستغلال ستساهم في جلب الاستثمارات والتحكم في مخزون المواد الإنشائية وترشيد استهلاكها وبالتالي الترفيع في نسبة العقارات الموظفة من خلال الترفيع في عدد المقاطع المسوغة،

❖ فتح كل من الإدارة الجهوية للديوان الوطني للملكية العقارية بتطاوين و توزر عند توفر الإعتمادات الماليـــــة و الموارد البشرية و اللوجيستية اللازمة لذلك. و بهذا الانجاز سيصبح العدد الجملي للإدارات الجهوية للملكية العقارية 23 إدارة جهوية.

- ❖ إتمام أشغال بناء مقرات الإدارات الجهوية لأملاك الدولة و الشؤون العقارية بكـــل من تـــطاوين، القصرين توزر و مدنين و الإنطلاق في إنجاز الدراسات الخاصة ببناء مقرات جديدة للإدارات الجهوية لأملاك الدولة و الشؤون العقارية الكائنة بولايات صفاقس، منوبة و بن عروس.

و قدّرت نفقات إنجاز برنامج عمل قطاع أملاك الدولة و الشؤون العقارية لسنة 2022 بحوالي85,187 مليون دينار منها 7,571 مليون دينار لفائدة نفقات الإستثمار (دون إعتبار نفقات صناديق الخزينة) .